

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

دكتوراه تاريخ حديث



(القضية الفلسطينية من 1966 الى 1969)

اسم التدريسي

أ.م.د. دحام فرحان عبد

2026م

1448هـ

(عام 1966 انكسر فيه الهدوء وبدأت طبول الحرب)

قد شهد هذا العام "بروفة" عسكرية كبرى لما سيحدث في عام 1967، وتأثراً اقتصادياً مباشراً بحالة القلق الأمني.

1. "مجزرة السموع" (نقطة التحول): كان هذا الحدث هو الأبرز والأخطر في ذلك العام، ووقع في 13 نوفمبر 1966:

السبب: قامت مجموعة فدائية (من حركة فتح) بتفجير لغم بدورية إسرائيلية انطلقت من الضفة الغربية (التي كانت تحت الإدارة الأردنية).

الرد الإسرائيلي: شنت إسرائيل هجوماً واسعاً ومعلنًا (وليس سرياً) على قرية السموع في قضاء الخليل.

النتيجة: دمرت القوات الإسرائيلية عشرات المنازل، ووقعت معركة غير متكافئة شارك فيها الجيش الأردني للدفاع عن القرية. استشهد فيها العشرات من الجنود والمدنيين، وسقطت طائرة أردنية.

الأثر السياسي: أدت هذه المجزرة إلى اندلاع مظاهرات عارمة في مدن الضفة الغربية (القدس، نابلس، الخليل) ضد الحكومة الأردنية، مطالبين بتسليح الشعب الفلسطيني لمواجهة الاعتداءات.

2. الوضع الاقتصادي في المدن الفلسطينية عام 1966

كان الاقتصاد في هذا العام يعيش حالة من "الارتباك" نتيجة التوترات السياسية:

أ. في الضفة الغربية (تحت الإدارة الأردنية):

تراجع السياحة: بعد "مجزرة السموع" والاضطرابات التي تلتها، تراجعت السياحة الدينية في القدس وبيت لحم بشكل ملحوظ نتيجة الخوف من اندلاع حرب شاملة.

القطاع الزراعي: ظل العمود الفقري للاقتصاد، لكن المزارعين في مناطق "خط الهدنة" (الحدود) عانوا من صعوبة الوصول لأراضيهم بسبب المناوشات العسكرية.

التضخم البسيط: بدأت أسعار السلع الأساسية ترتفع نتيجة تخزين السكان للمون، وهو سلوك معتاد عند الشعور باقتراب الحرب.

ب. في قطاع غزة (تحت الإدارة المصرية):

اقتصاد "المنطقة الحرة": كانت غزة في 1966 تعتمد بشكل كبير على التجارة مع مصر وتصدير الحمضيات (البرتقال).

الوضع المعيشي: كان صعباً بسبب الكثافة السكانية العالية، وكان الاعتماد على مساعدات "الأونروا" (UNRWA) أساسياً لأكثر من 70% من السكان الذين كانوا لاجئين.

ج. الفلسطينيون داخل إسرائيل (أراضي 48): نهاية الحكم العسكري (ديسمبر 1966): شهد هذا العام حدثاً اقتصادياً واجتماعياً هاماً، وهو الإلغاء الرسمي لنظام الحكم العسكري عن العرب داخل إسرائيل.

الأثر الاقتصادي: سمح هذا القرار للفلسطينيين بالتحرك بحرية أكبر للبحث عن عمل في المدن الكبرى (مثل تل أبيب وحيفا)، مما أدى لبداية تحسن طفيف في مستوى دخل الفرد العربي، رغم استمرار سياسات التمييز في الأجور والخدمات.

3. تصاعد العمل الفدائي: استمرت حركة فتح في عام 1966 بتنفيذ عمليات "ضرب وهرب" انطلاقاً من الحدود السورية والأردنية.

أدت هذه العمليات إلى استنزاف الأمن الإسرائيلي، وردت إسرائيل بتهديدات صريحة ضد سوريا والأردن، مما جعل المنطقة "برميلاً من البارود" ينتظر شرارة عام 1967.

(1967 العام الذي غير وجه الشرق الأوسط بالكامل)

يُعرف في الوجدان العربي بـ "عام النكسة". في هذا العام، وتحديداً خلال 6 أيام فقط، تغيرت جغرافيا فلسطين وتاريخها بشكل جذري.

1. حرب الأيام الستة (5 - 10 يونيو) بدأت الحرب بضربة جوية إسرائيلية مفاجئة للمطارات المصرية في صباح 5 يونيو، مما شل القوة الجوية العربية، وتوزعت الجبهات كالتالي:

الجبهة المصرية: احتلال شبه جزيرة سيناء بالكامل وصولاً إلى شرق قناة السويس.

الجبهة الأردنية (الفلسطينية): احتلال الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

الجبهة السورية: احتلال هضبة الجولان.

2. النتائج المباشرة على الأرض الفلسطينية بعد انتهاء الأيام الستة، أصبح كامل تراب فلسطين التاريخية تحت السيطرة الإسرائيلية لأول مرة منذ عام 1948:

سقوط القدس: احتلت إسرائيل البلدة القديمة والمسجد الأقصى وكنيسة القيامة، وأعلنت لاحقاً ضم القدس وتوحيد شطريها (وهو ما لم يعترف به المجتمع الدولي).

النزوح الثاني: هُجّر حوالي 300 ألف فلسطيني من الضفة وغزة، نزح معظمهم إلى الأردن، وعُرفوا بـ "النازحين" تمييزاً لهم عن "لاجئي" عام 1948.

3. الوضع الاقتصادي بعد الحرب (صدمة التحول): انهيار النظام الاقتصادي الذي كان قائماً في الضفة وغزة، وحدثت تحولات دراماتيكية:

تغيير العملة: تم استبدال الدينار الأردني (في الضفة) والجنيه المصري (في غزة) باليرة الإسرائيلية تدريجياً في التعاملات اليومية.

ارتباط قسري: فصلت الأسواق الفلسطينية عن عمقها العربي (الأردن ومصر) ورُبطت بالاقتصاد الإسرائيلي، مما جعل الفلسطينيين يعتمدون على المنتجات الإسرائيلية.

سوق العمل: بدأ العمال الفلسطينيون في التوجه للعمل داخل إسرائيل (خاصة في البناء والزراعة) لسد النقص في الدخل، مما خلق حالة من "التبعية الاقتصادية".

إغلاق المصارف: أغلقت البنوك العربية فروعها في المدن المحتلة، مما أدى لجمود في حركة الائتمان والاستثمار لسنوات.

4. الوضع السياسي (اللاءات الثلاث) رداً على الهزيمة، عُقدت قمة الخرطوم في أغسطس 1967، والتي خرجت بـ "اللاءات الثلاث" الشهيرة:

لا صلح مع إسرائيل.

لا اعتراف بإسرائيل.

لا تفاوض مع إسرائيل.

وفي نوفمبر 1967، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 242، الذي نص على "انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضٍ احتلت في النزاع الأخير"، وهو القرار الذي لا يزال يشكل مرجعية للمفاوضات حتى اليوم.

5. صعود الكفاح المسلح بعد هزيمة الجيوش النظامية، آمن الفلسطينيون بضرورة الاعتماد على أنفسهم: انتقلت قيادة منظمة التحرير إلى الفصائل الفدائية (مثل فتح).

تحولت المخيمات في الأردن ولبنان إلى قواعد عسكرية لانطلاق العمليات الفدائية ضد الاحتلال الجديد.

بعد حرب عام 1967، لم تتغير الخارطة العسكرية فحسب، بل حدث ما يُعرف بـ "الصدمة الاقتصادية".

فقد انتقل الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من نظامين اقتصاديين عربيين (أردني ومصري) إلى التبعية الكاملة لاقتصاد محتل متطور صناعياً.

1. ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي

كانت هذه هي السمة الأبرز؛ حيث قررت إسرائيل فتح الحدود أمام العمالة الفلسطينية ومنع استيراد السلع من الدول العربية.

سوق العمل: أصبح آلاف الفلسطينيين يتوجهون يومياً للعمل داخل إسرائيل (في قطاعات البناء والزراعة) للحصول على أجور بالعملة الإسرائيلية كانت أعلى من الأجور المحلية، لكنها أقل من أجور العمال الإسرائيليين.

التبعية التجارية: أصبحت إسرائيل هي المورد الوحيد للكهرباء، الوقود، والسلع المصنعة، مما جعل الاقتصاد الفلسطيني مستهلكاً وغير قادر على المنافسة.

2. أزمة المصارف والعملة بمجرد احتلال الضفة وغزة، أغلقت السلطات الإسرائيلية جميع فروع البنوك (مثل البنك العربي وبنك القاهرة وعمان).

تجميد الأموال: جُمِدَت أرصدة المواطنين والشركات، مما تسبب في نقص حاد في "السيولة".

ازدواجية العملة: سُمح بتداول الدينار الأردني بجانب الليرة الإسرائيلية في الضفة، بينما استُبدل الجنيه المصري بالليرة في غزة، مما خلق حالة من الارتباك في الأسعار.

3. القطاع الزراعي (الضربة القاصمة) الزراعة كانت تشكل أكثر من 40% من الدخل القومي للفلسطينيين قبل الحرب، لكنها واجهت تحديات هائلة:

مصادرة الأراضي: بدأت إسرائيل بمصادرة "أراضي الغائبين" (الذين نزحوا أثناء الحرب) وبناء المستوطنات عليها.

التحكم في المياه: فُرضت قيود صارمة على حفر الآبار الارتوازية، وتم تحويل معظم الموارد المائية لصالح المستوطنات الجديدة.

إغلاق الجسور: مُنِع المزارعون من تصدير منتجاتهم عبر جسور الأردن إلا بتصاريح معقدة، مما أدى لكساد المحاصيل وتلفها.

4. ظهور "سياسة الجسور المفتوحة": لجأت إسرائيل (بقيادة موشيه ديان آنذاك) لسياسة سمحت بعبور البضائع والأشخاص عبر جسور نهر الأردن. لم يكن ذلك حلاً في الفلسطينيين، بل لضمان: عدم انفجار الوضع الاقتصادي داخل المناطق المحتلة.

تصدير الفائض الزراعي الفلسطيني للأردن بدلاً من منافسته للمنتجات الإسرائيلية داخل السوق الإسرائيلية

(عام 1968 هو عام "استعادة الكرامة")

حصل في عام 1968 التحول الجذري في مسار القضية الفلسطينية، بعد انكسار الجيوش العربية في 1967، جاء هذا العام ليعيد الأمل من خلال العمل الفدائي المنظم.

1. معركة الكرامة (21 مارس 1968): تعتبر هذه المعركة هي الفاصل التاريخي الذي نقل الثورة الفلسطينية من "مجموعات صغيرة" إلى "قوة إقليمية".

السبب: حاولت إسرائيل عبور نهر الأردن لتدمير قواعد الفدائيين الفلسطينيين في بلدة "الكرامة" والقضاء على حركة فتح.

المعركة: التحم الفدائيون الفلسطينيون مع الجيش الأردني في تصدٍ بطولي للقوات الإسرائيلية. لأول مرة، أُجبرت إسرائيل على الانسحاب تاركة خلفها آليات عسكرية محطمة وقتلى وجرحى.

النتيجة: اعتُبرت نصراً معنوياً هائلاً كسر أسطورة "الجيش الذي لا يُفهر". أدى ذلك لتدفق آلاف الشباب الفلسطيني والعربي للانضمام لصفوف الفدائيين.

2. السيطرة الفلسطينية على منظمة التحرير في يوليو 1968، عُقدت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، وشهدت تحولات تاريخية:

تعديل الميثاق: تم تعديل "الميثاق القومي" ليصبح "الميثاق الوطني الفلسطيني"، حيث تم التأكيد على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين.

دخول الفصائل: أصبحت الفصائل الفدائية (وعلى رأسها فتح) هي العمود الفقري للمنظمة، وبدأ نجم ياسر عرفات بالبروز كقائد فعلي للمرحلة القادمة.

3. اختطاف الطائرات (بداية تدويل القضية): في يوليو 1968، قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باختطاف طائرة تابعة لشركة "إل عال" الإسرائيلية والتوجه بها إلى الجزائر.

كانت هذه العملية تهدف للفت أنظار العالم للقضية الفلسطينية وللمطالبة بإطلاق سراح أسرى. كانت بداية لموجة من العمليات الخارجية التي أثارت جدلاً واسعاً دولياً.

4. الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المدن المحتلة بحلول عام 1968، بدأت معالم الاحتلال تترسخ اقتصادياً واجتماعياً:

ظهور "الإدارة المدنية" الإسرائيلية: بدأت إسرائيل بتنظيم شؤون السكان في الضفة وغزة عبر أوامر عسكرية، مما حد من قدرة البلديات الفلسطينية على العمل المستقل.

النزوح المستمر: استمرت معاناة العائلات التي تشتتت بين الضفتين (الشرقية والغربية)، وبدأ نظام "التصاريح" يظهر كأداة للتحكم في حركة الناس والتجارة.

المقاطعة الاقتصادية: بدأت تظهر بوادر المقاومة الشعبية من خلال إضرابات التجار في القدس ونابلس رفضاً للضرائب الإسرائيلية الجديدة (مثل ضريبة القيمة المضافة).

5. تأسيس الجبهة الديمقراطية: شهد عام 1968 مخاضاً سياسياً أدى لاحقاً (في مطلع 1969) لانفصال الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن الجبهة الشعبية، مما عكس التنوع الأيديولوجي (يساري، قومي، ووطني) داخل الثورة الفلسطينية.

